الفصل ٧
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أنشئت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي تشبه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بعد طلبات متكررة من المنظمات غير الحكومية الكبرى مثل منظمة العفو الدولية، وبعض الحكومات. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء المفوضية بين وفود ١٧١ دولة مشاركة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا، ١٩٩٣) وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٤١/٤٨ الذي أنشأت بموجبه وظيفة المفوض السامي لحقوق الإنسان برتبة وكيل الأمين العام ليكون «مسؤول الأمم المتحدة الذي يتحمَّل المسؤولية الرئيسية عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان».

وفي القرار نفسه بيَّنت الجمعية العامة المسؤوليات المحددة للمفوض السامي التي تشمل في جملة أمور ما يلي:

- تعزيز وحماية تمتع الناس جميعاً تمتعاً فعلياً بجميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛
- توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية في ميدان حقوق الإنسان للدول التي تطلب هذه المساعدة؛
- تنسيق برامج الأمم المتحدة التثقيفية والإعلامية ذات الصلة في ميدان حقوق الإنسان؛
- أداء دور نشط في إزالة العقبات أمام الإعمال التام لحقوق الإنسان والحيلولة دون استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛
- إجراء حوار مع جميع الحكومات بغية تأمين الاحترام لحقوق الإنسان؛
- زيادة التعاون الدولي من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛
- تنسيق الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة؛

Guide DH-UIP arabe.indd 39 7.6.2007 11:04:27

- ترشيد أجهزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان وتكييفها وتقويتها وتبسيطها بهدف تحسين كفاءتها وفعاليتها.

وبناءً على ذلك، تتألف مهمة المفوضية من حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص. وتهدف المفوضية إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتوفير نوعية عالية من الدعم لهيئات رصد معاهدات الأمم المتحدة والآليات الخاصة التي تنشئها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتتعاون المفوضية مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى لإدماج معايير حقوق الإنسان في أعمال منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

وتدخل المفوضية في حوار مع الحكومات بشأن قضايا حقوق الإنسان بغية بناء طاقات وطنية في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الاحترام لحقوق الإنسان. وتقدِّم أيضاً الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية عند طلبها وتشجع الحكومات على متابعة تطوير مؤسسات وإجراءات وطنية فعالة لحماية حقوق الإنسان.

وأنشأت المفوضية عدداً من المكاتب الإقليمية لكفالة تنفيذ وإعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان تدريجياً على الصعيد القطري سواء من الناحية القانونية أو في الممارسة العملية. وتجري متابعة هذا الهدف أيضاً من خلال بناء طاقات ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. ويجري التعامل مع هذا الهدف أيضاً بمتابعة توصيات هيئات وآليات رصد معاهدات حقوق الإنسان التابعة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومن خلال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

الإطار ٢٦

أنشطة حقوق الإنسان الفعلية: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الميدان

المكاتب الميدانية الرئيسية

بوروندي، والبوسنة والهرسك، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وصربيا والجبل والأسود، وكمبوديا، وكولومبيا

عناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للسلام:

أبخازيا/جورجيا، وإثيوبيا/إريتريا، وأفغانستان، وتيمور – ليشتي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وطاجيكستان، والعراق (قيد الإنشاء)، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار، وليبريا

المكاتب الإقليمية:

أديس أبابا في إثيوبيا؛ والمآتي في كازاخستان؛ وبانكوك في تايلند؛ وبيروت في لبنان؛ وبريتوريا في جنوب أفريقيا؛ وسانتياغو في شيلي؛ وطشقند في أوزبكستان (قيد الإنشاء)؛ وياوندي في الكاميرون.

التعاون التقني:

أذربيجان وإكوادور وأنغولا والبرازيل وسري لانكا والسلفادور والسودان والصومال وغواتيمالا والفلبين وفلسطين والمكسيك ومنغوليا ونيبال ونيكارغوا

Guide DH-UIP arabe.indd 40 7.6.2007 11:04:28

الإطار ٢٧

مفوضو الأمم المتحدة السامون لحقوق الإنسان

أصبح خوسية أيالا – لاسو بعد أن تدرج في الخدمة الدبلوماسية في إكوادور أول مفوضي الأمم المتحدة السامين لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٤ وخلفته في المنصب في ١٩٩٧ ماري روبنسون رئيسة آيرلندا السابقة. وقد أصبحت مسؤولة عن برنامج حقوق الإنسان للأمم المتحدة في فترة الإصلاح الهيكلي: وبعد تعيينها تم إدماج موظفيها وموظفي مركز حقوق الإنسان في مكتب وحيد هو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتحت قيادتها تم تجهيز المفوضية لمواجهة التحديات القائمة والناشئة في مجال حقوق الإنسان بفعالية أكبر وتسخير طاقات الجهات الفاعلة الجديدة في السعي العالمي لتحقيق ثقافة عالمية لاحترام الحقوق والحريات الأساسية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أصبح سيرجيو فييرا دي ميللو، بعد خدمة رائعة في الأمم المتحدة عالج فيها بعض اعقد التحديات الإنسانية وتحديات حفظ السلم في العالم، المفوض السامي الثالث. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣ طلب منه الأمين العام أن يأخذ إجازة لمدة أربعة أشهر من المفوضية ليعمل ممثلاً خاصاً للأمين العام في العراق حيث قتل في حادث مأساوي يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. واستمرت المفوضية تعمل بقيادة المفوض السامي بالنيابة بيرترن رامشرام من غيانا حتى تم تعيين المفوض السامي الجديد. ومنذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ قامت لويز أربور برئاسة المفوضية وهي قاضية سابقة في المحكمة العليا لكندا وكانت من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ رئيسة الادعاء في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وبهذه الصفة قامت في جملة أمور بتوجيه الاتهام إلى الرئيس اليوغوسلافي والصربي السابق سلوبودان مليسوفيتش عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية فيما يتعلق بالفظائع المرتكبة في كوسوفو. وكان تجريم سلوبودان مليسوفيتش أول إدانة لرئيس دولة أثناء رئاسته.

ومن الشروط الجوهرية لنجاح المكاتب الميدانية أنه يجب بصفة مستمرة تمكين الحكومات والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات القطرية للأمم المتحدة من القيام بأنشطة تتصل بالحقوق بمبادرتها في سياق استراتيجيات إقليمية أو دون إقليمية.

Guide DH-UIP arabe.indd 41 7.6.2007 11:04:29